طرق معرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل

إعداد الدكتور

محمـــد زايـــد العتـــيبي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الكويت، دولة الكويت

طرق معرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل

محمد زايد فلاح العتيبي
قسم التفسير والحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت، دولة الكويت
البريد الإلكتروني: bo_zayed80@hotmail.com

الملخـــص :

تناولت في هذا البحث أحد مواضيع علم الجرح والتعديل، التي من خلالها يمكن للباحث في هذا العلم أن يعرف معاني الألفاظ التي اســتخدمها علماء الجرح والتعديل عند حكمهم على الرواة، وقـد جعلـت عنوان البحـث «طرق معرفـة معـاني ألفـاظ الجرح والتعـديـل»، وقسمته إلى مقدمة وخمسة مباحث. أما المقدمة فقد ذكرت فيها الدافع لكتابة هذا البحث وخطته، وأما المبحث الأول فقد تناولت فيه الطريقة الأولى لمعرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل، وهي أن ينص العالم على مراده من لفظ الجرح والتعديل. وأما المبحث الثاني فذكرت الطريقة الثانية لمعرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل، وهي أن ينص أحد تلاميذ العالم أو أحد الأئمة بعدهم على مراد شــيخه أو العالم الفلاني من لفظ الجرح والتعديل. وأما المبحث الثالث فقد ذكرت فيه الطريقة الثالثة لمعرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل، وهي طريق الاســتقراء والتتبع لعبارات العالم ومقارنة كلامه بكلام غيره لتحديد مراده من لفظ الجرح والتعديل. وأما المبحث الرابع فذكرت فيه الطريقة الرابعة من طرق معرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل، وهي النظر في ســياق العالم للفظة الجرح والتعديل، وذلك لمعرفة مراده من اللفظة.وأما المبحث الخامس فتناولت فيه الطريقة الخامســة من طرق معرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل، وهي الرجوع إلى كتب اللغة والأمثال لمعرفة أصــل اسـتعمال الكلمة التي اعتمد عليه العالم في تعديله وتجريحه، ومدى التزامه بالمعنى اللغوي أو قارب بينه وبين اســتعماله، وذلك لمعرفة مراد العالم من لفظة الجرح والتعديل. وقد سـقت العديد من الأمثلة والتطبيقات في ثنايا كل مبحث لبيان الطريقة وتوضـيحها جلية؛ حيث إنه بالمثال يتضح المقال. ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج من خلال البحث.

الكلمات المفتاحية: الجرح والتعديل، ألفاظ الجرح والتعديل، معاني ألفاظ الجرح والتعديل

Ways to know the Meaning of Discrediting and Endorsement of Narrators

By: Mohammed Zayed Falah Al- Otaibi
Department of Interpretation and Hadith
College of Sharia and Islamic Studies
Kuwait University
The State of Kuwait

Abstract

This research handles the topic of discrediting and endorsement of narrators through which the researcher of this science would recognize the meaning of words utilized by the scholars of this science when judging the narrators. Hence this research is entitled "Ways to know the Meaning of Discrediting and Endorsement of the Narrators", and it is divided into an introduction and five sections. The introduction highlights the reason beyond writing this research. The first section deals with the first method of knowing the meaning of the words discrediting and endorsement of the narrators in which the scholar manifests what he signifies by the words discrediting and endorsement of the narrators. The second section displays the second way to uncover the meaning of the words discrediting and endorsement of the narrators in which one of the disciples of the scholar or one of the *Imams* of the scholar tells about his conception of those words. The third section tells about the way of inducting and tracing the statements of the scholar in comparison with other statements of other scholars to decide what is meant by those words. The fourth section examines the context of the words discrediting and endorsement of the narrators to understand what they mean. The fifth section draws attention to language and proverbs books in order to find the origins of using the word on which the scholar relied in discrediting and endorsing the narrators as well as how far the scholar was keen on that linguistic meaning and its close usage to know the signified meaning of the word for the scholar. The researcher has added numerous examples in each section to clarify the method and make it clear since examples clarify the purpose. Finally, the conclusion highlights the findings of the research.

Key words: discrediting and endorsement of the narrators

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد ﷺ..

أما بعدُ،،،

فإن علم الجرح والتعديل من العلوم التي اعتنت ببيان حال الرجال من حيث قَبولُ أخبارهم وما يروونه أو ردها، وقد استعمل العلماء الذين ألَّفوا في الجرح والتعديل ألفاظًا عدَّة في التعبير عن حال هؤلاء الرجال، وقد بيَّن علماء الحديث أهمية معرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل وأنها تحتاج إلى تحرير عباراتها (الذهبي، ١٤١٢هـ، ص٨٢).

لقد دعا العلماء إلى جمع هذه الألفاظ وترتيبها وبيان معانيها لغةً واصطلاحًا، خاصَّة أن مصادرها معروفة ومشهورة بين العلماء: ككتاب ابن أبي حاتم «الجرح والتعديل»، و«الكامل» لابن عدي، و«تهذيب الكمال» للمزي وغيرها (السخاوي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ١١٤/٢).

وهذا البحث يتناول أهم خمس طرق يمكن من خلالها معرفةُ معاني ألفاظ الجرح والتعديل، وهذه الطرق هي: نصُّ العالم نفسه على مراده من اللفظ، ونصُّ أحدِ تلاميذ العالم أو أحد الأئمة بعدهم على مراد الشيخ، والاستقراء والتتبع لعبارات العالِم ومقارنة كلامه بكلام غيره لتحديد مراده من اللفظ، والنظر في سياق العالِم للَّفظ لمعرفة المراد منه، والرجوع إلى كتب اللغة والأمثال لمعرفة أصل استعمال اللفظ الذي اعتمد عليه العالِم ومدى التزامه بالمعنى اللغوي أو قارب بينه وبين استعماله.

وللأمانة العلمية، ينبغي في هذا المقام أن يذكر الباحث أن هناك طرقًا أخرى لمعرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل، إلا أن هذا البحث قد اكتفى بأهمها وأشهرها.

مشكلة البحث:

تتحدَّد مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما الطرق التي يمكن من خلالها معرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل؟

يتفرَّع عنه الأسئلة التالية:

١- كيف نصَّ علماء الجرح والتعديل على مرادهم من ألفاظهم؟

٢- كيف فهم التلاميذ ومَن تلاهم مرادَ علماء الجرح والتعديل من ألفاظهم؟

٣- ما دور الاستقراء والتتبع ومناهج العلماء في معرفة معاني الألفاظ؟

٤- ما دور السياق في معرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل؟

٥- ما أهمية كتب اللغة والأمثال في معرفة ألفاظ الجرح والتعديل؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

١- بيان مكانة السنة النبوية بين العلوم الشرعية باعتبارها أصلاً من الأصول الشرعية في الإسلام؛ وهذا يحتم على الباحثين دراسة ما يتعلق بسلسلة الرواة الناقلة للحديث للتأكُّد من نسبة الحديث للنبي ﷺ.

٢- محاولة إثراء المكتبة الحديثية بأحد المواضيع التي تتناول فرعًا من فروع علوم الحديث، والتي لها الأثر في معرفة الرواة من حيث جرحهم وتعديلهم.

٣- بيان ما يتعلق بطرق العلماء في معرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل.

أهمية البحث:

الأهمية الموضـــوعية: هذا البحث خطوة مهمة في طريق البحث في علم الجرح والتعديل؛ حيث يحاول بيان أهم الطرق التي يمكن اللجوء إليها في معرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل، وأشهرها.

الأهمية البحثية: هذا البحث يفتح آفاقًا بحثية أخرى أمام الزملاء الباحثين لكي يقوموا بتعميق الفكرة وتوسيعها من خلال الدراسات والبحوث العلمية الجادة في هذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

لا يخلو كتاب أُلِّف في الجرح والتعديل من الكلام على ألفاظ الجرح والتعديل، بل إن بعض العلماء في العصر الحديث قد أفردوا ألفاظ الجرح والتعديل بمؤلفات، على رأسهم الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبدالكريم في كتابه «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ودلالة كلٍّ منها على حال الراوي والمروي»، وقد طبع بمكتبة أضـــواء

السلف طبعةً أولى في عام ٢٠٠٤م، كما أَلَّف سيد عبدالماجد الغوري معجمًا لألفاظ الجرح والتعديل سمَّاه «معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة»، وقد طبع بدار ابن كثير بدمشق وبيروت طبعةً أولى في عام ٢٠٠٧م.

وقد غلب على هذه المؤلفات جمع ألفاظ الجرح والتعديل، وبيان معانيها عند العلماء، واختلافهم في معانيها، وذكر أمثلة تطبيقية على معانيها المذكورة.

يختلف بحثي عن هذا وغيره في أنه يتناول الطرق التي يمكن بها معرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل، وهذا ما لم يُسْبَق إليه فيما أعلم، وهذا أيضًا لا ينكر مدى الإفادة التي أفدتها من تلك الدراسات السابقة التي جمعت هذه الألفاظ وبيَّنَت معانيها واختلاف العلماء فيها.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يقوم على المنهج الوصفي الذي يقوم على تتبع نصوص علماء الجرح والتعديل، وتصنيفها بحسب الطرق التي من خلالها يمكن معرفة معاني هذه الألفاظ، وهو ما اقتضى تقسيم البحث إلى مقدمة منهجية، وستة مباحث، وخاتمة.

أما عن المنهج المتبع في التوثيق فهو نظام جمعية علم النفس الأمريكية APA الذي يوثِّق من خلال المتْن بذكر اسم مؤلف الكتاب ثم سنة الطبع والصفحة، ويسرد المراجع مُرتَّبةً على أساس اسم المؤلف وسنة الطبع ثم اسم الكتاب وبيانات طبعته، ولم يفت البحث أن يذكر في النهاية (رَوْمَنَة المراجع) التي تعتمد على كتابة المراجع بحروف لاتينية.

المبحث الأول

تنصيص العالم على مراده من لفظ الجرح والتعديل

هذه هي الطريقة الأولى التي يمكن من خلالها معرفة ألفاظ الجرح والتعديل، فقد ينصُّ العالم نفسُه على مراده من اللفظ، ولكي يتضح هذا لا بد من النظر في العديد من الأمثلة التي أوردها العلماء في كتبهم، وهي كثيرة، ومنها:

- قول البخاري: "منكر الحديث":

هذا اللفظ نُقِل عن البخاري أنه متى أطلقه على راوٍ من الرواة فإنه يُراد به أنه لا تحل الرواية عنه (الذهبي، ١٩٩٥، ١/١١٩).

- قول عبدالرحمن بن إبراهيم (دحيم): "لا بأس به":

سأل أبو زرعة الدمشقي عبدالرحمن بن إبراهيم عن علي بن حوشب الفزاري فقال: لا بأس به. فسأله: ولم لا تقول: ثقة، ولا تعلم إلا خيرًا؟ فقال: قد قلت لك: إنه ثقة"(أبو زرعة، د.ت، ص٣٩٥).

- قول الدارقطني: "لين الحديث":

سأل السهمي الدارقطني: إذا قلت: فلان لين، إيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطًا متروك الحديث، ولكن يكون مجروحًا بشيء لا يسقط عن العدالة. وسأله عمن يكون كثير الخطأ، قال: إن نهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط(السهمي، ١٩٨٤م، ص٧٢).

المبحث الثاني

تنصيص أحد تلامذة العالم أو من بعدهم من الأئمة على مراده

تتمثل هذه الطريقة في أن ينص أحد تلاميذ العالم أو أحد الأئمة الذين ألفوا في الجرح والتعديل بعد زمن العالم صاحبِ القول في الجرح أو التعديل على أنَّ شيخه أو الإمام الفلاني يريد بلفظه كذا؛ ذاكرًا مراد العالم الذي ذكره، والأمثلة أيضًا على ذلك كثيرة، منها:

- قول الحاكم: "طير طرأ علينا":

نُقل عن الحاكم أنه إذا قال في الراوي: طير طرأ علينا، فإنه يريد توهين الراوي، وقد قال ذلك في أحمد بن علي الأنصاري (الذهبي، ١٩٩٥، ٢٦٢/١).

- قول أحمد: "هو كذا وكذا":

نُقل عن الإمام أحمد بن حنبل أنه كان يقول في يونس بن أبي إسحاق: "كذا وكذا"، وقد بيَّن الذهبي مقصوده بأن عبدالله بن أحمد يستعملها كثيرًا فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين(الذهبي، ١٩٩٥، ٣١٨/٧).

- قول البخاري: "فيه نظر":

نُقل عن البخاري في قوله: فيه نظر، أن مراده أن هذا الراوي متَّهم غالبًا(الذهبي، ١٩٩٥، ٩٢/٤)، أو ليس بثقة، فهو أسوأ حالاً من الضعيف(الذهبي، د.ت، ص٨٢).

وفرق العلامة المعلمي بين قوله: فيه نظر وفي حديثه نظر، فقال في ترجمة إسحاق بن إبراهيم الحنيني: "ولم يقل البخاري في الحنيني: "فيه نظر"، إنما قال: "في حديثه نظر"، وبينهما فرق؛ فقوله: "فيه نظر" تقتضي الطعن في صدقه، وقوله: "في حديثه نظر" تشعر بأنه صالح في نفسه، وإنما الخلل في حديثه لغفلة أو سوء حفظ.. والمقصود هنا أن الحنيني كان صالحًا في نفسه.. فأما حديثه فكلمة البخاري تقتضي.. لا يصلح حتى للاعتبار.."(المعلمي، ١٩٨٦، ٤١٢/١).

وقد يخفف من وطأتها إذا ما قرنت بقرينة لفظة كـ(صدوق)؛ قال الشيخ المعلمي فيترجمةضرار بن صرد: "قال البخاري-يعني في أبي نعيم النخعي-: "فيه نظر، وهو في الأصل صدوق"، وكلمة "فيه نظر" معدودة من أشد الجرح في اصطلاح البخاري، لكن تعقيبه هنا

بقوله: "وهو في الأصل صدوق" يخفف من وطأتها"(المعلمي، ١٩٨٦، ٤٩٥/٢).

- قول البخاري: "سكتوا عنه":

نُقل أن عبارة البخاري: سكتوا عنه، ظاهرها أن علماء الجرح والتعديل ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وأن مقصده بها بالاستقراء، أنها بمعنى: تركوه(الذهبي، د.ت، ص٨٢).

- قول البخاري و أبي حاتم: "ليس بالقوي":

نُقل بالاســتقراء أن عبارة أبي حاتم: ليس بالقوي، يريد بها: أن هذا الشــيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت. والبخاري قد يطلق على الشــيخ: ليس بالقوي، ويريد أنه: ضــعيف (الذهبي، د.ت، ص٨٢).

- مصطلح "أرجو أنه لا بأس به" عند ابن عدي:

هذه الكلمة يطلقها ابن عدي في مواضــع تقتضــي أن يكون مقصــوده: أرجو أنه لا يتعمد الكذب، فمثلاً قالها بعد أن ســاق أحاديث يوســف بن محمد بن المنكدر وعامتها لم يتابع عليها(المعلمي في هامش الشوكاني، ١٩٨٦، ص: ٣٥، ٤٥٩).

- مصطلح "شيخ":

الشيوخ في اصطلاح أهل علم الجرح والتعديل عبارة عمَّن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره(ابن رجب الحنبلي، ١٩٨٧م، ١٩٨٧، ٦٥٨/٢).

وقد اعتبر الذهبي عبارة أبي حاتم: شيخ، أنها ليست عبارة جرح أو توثيق، ولهذا لم يذكر في كتابه «ميزان الاعتدال» أحدًا ممن قال فيهم ذلك، وأنه بالاســتقراء لمعنى هذه اللفظة عند أبي حاتم يلوح لك أن الراوي ليس بحجة(الذهبي، ١٩٩٥، ٥٣/٤).

- قول البخاري: "حديثه مشهور":

قال المعلمي في أســد بن موســى: "وحقق البخاري فقال: «حديثه مشــهور» يريد -والله أعلم- مشهور عمن روى عنهم فما كان فيه من إنكار فمن قبله"(المعلمي، ١٩٨٦، ٤١٤/١).

المبحث الثالث

معرفة ألفاظ الجرح والتعديل عن طريق الاستقراء والتتبع

إن عبارات الجرح والتعديل تحتاج إلى تحرير، وبيان العبارات المتجاذبة بينهما، ثم أهم من ذلك لا بد أن نعلم بالاستقراء التام لعُرْف العالم الذي تناول الرواة بالجرح أو التعديل، واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة(الذهبي، ١٩٩٠، ص٨٢).

وقد وضح العلامة المعلمي طريقة الاستقراء، وهي أن يُبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعينًا على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره، فمثلاً كلمة ثقة معناها المعروف التوثيق التام، فلا تصرف عنه إلا بدليل، كالقرينة اللفظية كقول الفسوي: «ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق»، أوالقرينة الحالية المنقولة، أو مستدل عليها بكلمة أخرى عن قائلها، أو عن غيره ولا سيما إذا كانوا هم الأكثر(المعلمي، ١٩٨٦، ٨٦/١).

وهذا يعني أن للاستقراء والتتبع صورًا:

- تتبع أقوال الناقد الأخرى في الراوي نفسه والمقارنة بينها لمعرفة مقصوده.
- تتبع أقوال الأئمة الآخرين في الراوي نفسه ومقارنة قوله بقولهم لمعرفة مقصوده.

ومن الصور التي تضاف على الصور التي ذكرها المعلمي:

- جمع كل من قيل فيه هذه العبارة والنظر في أحوالهم والشيء المشترك بينهم.

ومن الأمثلة على مقارنة قول الناقد بأقواله الأخرى أو أقوال الأئمة في الراوي نفسه:

- مصطلح (ليس بشيء) عند ابن معين:

قال المعلمي في ثعلبة بن سهيل القاضي: "وحاصله أن ابن معين قد يقول: «ليس بشيء» على معنى قلة الحديث، فلا تكون جرحًا، وقد يقولها على وجه الجرح كما يقولها غيره فتكون جرحًا، فإذا وجدنا الراوي الذي قال فيه ابن معين: «ليس بشيء» قليل الحديث وقد وثق، وجب حمل كلمة ابن معين على معنى قلة الحديث، ووجدنا ابن معين نفسه قد ثبت عنه أنه قال في ثعلبة: لا بأس به. وقال مرة: ثقة، كما في (التهذيب)، وممن قال ابن معين فيه: «ليس بشيء»: أبو العطوف الجراح بن المنهال، فنظرنا في حاله فإذا له أحاديث غير

قليلة ولم يوثقه أحد بل جرحوه، قال ابن المديني: «لا يكتب حديثه» وقال البخاري ومسلم: «منكر الحديث» وقال النسـائي والدارقطني: «متروك» وقال أبو حاتم والدولابي الحنفي: «متروك الحديث ذاهب لا يكتب حديثه» وقال النسـائي في (التمييز): «ليس بثقة ولا يكتب حديثه» وذكره البرقي فيمن اتهم بالكذب وقال ابن حبان «كان يكذب في الحديث ويشـرب الخمر... » والكلام فيه أكثر من هذا، فعرفنا أن قول ابن معين فيه: «ليس بشـيء» أراد بها الجرح كما هو المعروف عند غيره في معناها"(المعلمي، ١٩٨٦، ٤٩/١).

- قول ابن معين في سـعد بن سـعيد الأنصـاري (ضـعيف) عرف أنه يعني التضـعيف النسبي بمقارنته بقوله الآخر (صالح):

ذكر المعلمي بعد أن ذكر قول أحمد في سعد بن سعيد الأنصاري: ضعيف، أن قول أحمد: ضـعيف، فيحتمل أنه أراد الضـعف النسـبي، أي بالنسـبة إلى أخيه يحيى، فإن يحيى أوثق وأثبت. وقد قال السـخاوي: "ومما ينبه عليه أنه ينبغي أن تتأمل أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقولون: فلان ثقة أو ضـعيف، ولا يريدون أنه ممن يحتج بحديثه ولا ممن يرد، وإنما ذلك بالنسبة لمن قرن معه". ثم ذكر شاهدًا لذلك.

وعلى هذا يحمل قول ابن معين مرة: ضـعيف بدليل قوله مرة: صـالح، والحمل هنا أظهر (مجموعة من الباحثين، ١٤٣٤هـ، ٢٢٦/١٨).

- ابن معين كان يطلق كلمة «ثقة» لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب؛ قالها في جملة من الرواة، وقد ضـعفهم هو نفسـه أو ضـعفهم الأكثرون. وقد يطلقها بمعناها المشهور، وتحديد ذلك يرجع إلى مقارنته بأقواله الأخرى وأقوال الأئمة.

وقد اختلف كلام ابن معين في جماعة، يوثق أحدهم تارة ويضعفه أخرى، منهم: إسماعيل بن زكريا الخلقاني، وأشعث بن سوار، والجراح بن مليح الرواسي، وزيد بن أبي العالية، والحسن بن يحيى الخشني، والزبير بن سعيد، وزهير بن محمد التميمي، وزيد بن حبان الرقي، وسلم العلوي، وعافية القاضي، وعبدالله الحسين أبو حريز، وعبدالله بن عقيل أبو عقيل، وعبدالله بن عمر بن حفص العمري، وعبدالله بن واقد أبو قتادة الحراني، وعبدالواحد بن غياث، وعبيد الله بن عبدالرحمن بن موهب، وعتبة بن أبي حكيم، وغيرهم. وجاء عنه توثيق جماعة ضعفهم الأكثرون منهم: تمام بن نجيح، ودراج بن

سمعان، والربيع بن حبيب الملاح، وعباد بن كثير الرملي، ومسلم بن خالد الزنجي، ومسلمة بن علقمة، وموسى بن يعقوب الزمعي، ومؤمل بن إسماعيل، ويحيى بن عبدالحميد الحماني؛ وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة «ثقة» لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب.

وقد يقول ابن معين في الراوي مرة: «ليس بثقة» ومرة: «ثقة» أو: «لا بأس به» أو نحو ذلك (راجع تراجم جعفر بن ميمون التميمي وزكريا بن منظور ونوح بن جابر). وربما يقول في الراوي: «ليس بثقة» ويوثقه غيره(راجع تراجم عاصم بن علي وفليح بن سليمان وابنه محمد بن فليح ومحمد بن كثير العبدي». وهذا قد يشعر بأن ابن معين قد يطلق كلمة «ليس بثقة» على معنى أن الراوي ليس بحيث يقال فيه: ثقة على المعنى المشهور لكلمة «ثقة»(المعلمي، ١٩٨٦، ٦٨/١).

قول ابن شاهين: "ذكر صالح المري"، والخلاف فيه:

روى ابن شاهين، أن عفان قال: حدثت حماد بن سلمة عن صالح المري بحديث ... فقال: كذب. وعن يحيى بن معين في رواية جعفر بن أبي عثمان عنه قال: صالح المري، كان قاصًّا. وكان كل حديث يحدث به عن ثابت باطل، وذكر أيضًا في رواية محمد بن إسحاق عنه: ليس بشيء، وفي رواية ابن أبي خيثمة عنه: صالح المري، ليس به بأس.

ثم ذكر أن هذا الكلام من يحيى بن معين في صالح المري، يحتمل أن يكون وصف صلاحه وديانته ووعظه، وذلك أنه كان قاصًّا، ولم يكن يعرف صحيح الحديث من سقيمه. وما رأيت أحدًا مدحه بالثقة، والله أعلم بالحق فيما هو(ابن شاهين، ١٩٩٩م، ص١٠٣).

ويلاحظ هنا أن ابن شاهين حمل قول ابن معين: (ليس به بأس) على معنى الصلاح والديانة لمخالفته أقوال يحيى بن معين الأخرى من جهة ولمخالفته أقوال الأئمة من جهة أخرى.

- حمل لفظ (الكذب) على (الخطأ) لمقارنته بأقواله الأخرى في الراوي أو أقوال الأئمة.

ذكر المعلمي في محمد بن حاتم بن ميمون أنه: روى عنه مسلم فأكثر، وقال عبدالله بن علي بن المديني: قلت لأبي: شيء رواه ابن حاتم عن عبدالرحمن بن مهدي عن شعبة، عن سالم، عن قبيصة بن هلب، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يأتي أحدكم بشاة لها يعار"؟ قال: هذا كذب، إنما روى هذا أبو داود.

فمراد ابن المديني: أنه لم يروِ هذا عن شـــعبة إلا أبو داود، فرواية ابن حاتم لـه عن ابن مهدي عن شـــعبة كذب، والكذب قد يكون غلطًا، فإذا ظهر صـــدق الراوي في عامة روايته، ثم روى مثل هذا تعين أن يحمل على الغلط (مجموعة من الباحثين، ١٤٣٤هـ، ١٦٢/١٤).

وذكر أيضًـــا في عباد بن كثير الثقفي: وتحذير الثوري من الثقفي معروف، فأما تكذيبه له إنما حكاه الحاكم وأبو نعيم الأصـبهاني، ولا أدري من أين أخذاه، فإن صح إنما أراد الوهم والغلط، وقد أثنى على الثقفي بالصـــلاح جماعة منهم ابن المبارك وأحمد وابن معين وأبو زرعة والعجلي ووصفوه مع ذلك بأنه ليس بشيء في الحديث، وأنه يحدث بما لم يسمع لبلهه وغفلته(المعلمي، ١٩٨٦، ٢٨٣/١).

وذكر كذلك في محمد بن بشار: ولم يتهمه أحد بالكذب بالمعنى المتبادر ولا بسرقة الحديث، وفي ترجمة محمد بن المثنى أبي موسى الزمن من (التهذيب) وغيره عن السلمي عن الدارقطني أن عمرو بن علي الصيرفي سئل عنه وعن بندار هذا؟ فقال: «ثقتان يقبل منهم كل شيء إلا ما تكلم به أحدهما في الآخر»، يعني لأنه كانت بينهما منافسة. والدارقطني لم يدرك عمرو بن علي ولكن الاستشهاد بمثل هذا مقبول.

وقال عبدالله بن محمد بن يسـار: سـمعت عمرو بن علي يحلف أن بندارًا يكذب فيما يروي عن يحيى، قال ابن سيار: وبندار وأبو موسى ثقتان، وأبو موسى أصح»، وإنما أراد عمرو بن علي بالكذب الوهم والخطأ بدليل أنه قد جاء عنه توثيق بندار كما مر، وأن الراوي عنه وهو ابن ســـيار وثق بندارًا، وإنما رجح أبا موســى عليه، وقد كانت بين عمرو بن علي وبندار مخاشـــنة، ففي ترجمة عمرو من (التهذيب): «حدث عمرو بن علي عن يحيى القطان فبلغه أن بندارًا قال: ما نعرف هذا من حديث يحيى، فقال أبو حفص «عمرو بن علي»: وبلغ بندار إلى أن يقول: ما نعرف؟!» فإذا قضى عمرو بن علي على بندار وأبى موسى أنلا يقبل كلام كل منهما في الآخر فقد قضـى على نفســه، والحق أنه إنما أراد الوهم والخطأ(المعلمي، ١٩٨٦، ٤٣٠/١).

ومن ذلك أيضًـــا أن يكذبه ثم يروي عنه كما في حال الحارث الأعور؛ فقد كذبه الشـــعبي ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم (الذهبي، ١٩٩٥، ١٧٢/٢).

ومن الأمثلة على جمع كل من قيل فيه لفظ معين، والنظر في أحوالهم والشيء المشترك بينهم:

- مصطلح (المؤدي):

وجدت هذه العبارة قيلت في ثلاثة من الرواة: سعد بن سعيد الأنصاري ومحمد بن جعفر (غندر) ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، فسعد بن سعيد بن قيس ذكر أبو حاتم أنه مؤدٍّ، ونقل ابنه عن أبي محمد: يعني أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع (ابن أبي حاتم، ١٩٥٢م، ٨٤/٤).

وأما ابن أبي ليلى فقد ذكر سفيان بن سعيد أنه كان مؤديًا، يعني أنه لم يكن بحافظ (ابن أبي حاتم، ١٩٥٢، ٨١/١).

وأما محمد بن جعفر غندر فذكر أبو حاتم أنه كان صدوقًا، وكان مؤديًا، وفي حديث شعبة ثقة(ابن أبي حاتم، ١٩٥٢، ٢٢١/٧-٢٢٢).

ويتضح من خلال هذه النقول أن لفظ التأدية يطلق ويراد به أنه كان لا يحفظ، بل يؤدي ما سمع.

وعدم الحفظ لا يضر الراوي إذا كان عنده كتاب صحيح، واقتصر في الرواية على ما في كتابه.

ذكر العلماء ثلاثة أمور ليس لصاحب الحديث عنها غنى، هي: الحفظ، والصدق، وصحة الكتب، فإن أخطأ واحدة، وكانت فيه ثنتان لم يضره، إن أخطأ الحفظ، ورجع إلى الصدق، وصحة كتب لم يضره(ابن عدي، ١٩٨٨م، ١٥٩/١).

وذُكر أن من اقتصر على ما في كتابه فحدث به ولم يزد فيه ولا ينقص منه ما يغير معناه، ورجع عما يخالف فيه بوقوف منه عن ذلك الحديث أو عن الاسم الذي خولف فيه من الإسناد ولم يغيره، فلا يطرح حديثه ولا يكون ضارًا ذلك له في حديثه، إذا لم يرزق من الحفظ والمعرفة بالحديث ما رزق غيره، إذا اقتصر على كتابه ولم يقبل التلقين(ابن أبي حاتم، ١٩٥٢، ٢٧/٢).

وإذا نظرنا إلى هؤلاء الثلاثة المتقدم ذكرهم -سعد بن سعيد ومحمد بن جعفر وابن أبي ليلى- نجد أنه متكلم في حفظهم؛ فسعد بن سعيد ورد أن الترمذي ذكر أنه تكلم فيه بعض

أهل الحديث من قبل حفظه(الترمذي، ١٩٩٨م، عقب ص٧٥٩).

وذكر ابن حبان أنه كان يخطئ إذا حدث من حفظه(ابن حبان، ١٩٩١، ص٢١٨).

وأما محمد بن جعفر-غندر- فقد قال علي بن المديني: "وسـمعت بعض أصـحاب الحديث يقول لسـليمان بن حرب: قال عبدالرحمن بن مهدي في حديث لشـعبة اختلفوا فيه: كيف قال غندر؟ قال سـليمان: يا مغفل كان عبدالرحمن أنكد من أن يقول هذا، إنما قال: كيف في كتاب غندر. قال سـليمان: إن غندرًا كان يقول: سـمعت حديث شـعبة وقرأ عليه. قال سـليمان: كان حديث كتابه صـحيحًا فأما هو فكان كأنه أومأ به، كان لا يعقل هذا الأمر"(الفسوي، ١٩٨١م، ١٥٦/٢).

وقيل لمحمد بن المثنى: كيف لم تكتب كتب غندر عن شـعبة على الوجه؟ فقال: يا أبا يوسف كان غندر مغفلاً، فكنت أطلب منه الكتاب فيقول لي: إنك قد سمعت هذا الكتاب ولكنك ليس تدري. قال: فكنت أكره أن أماريه لحال أصحاب الحديث خوفًا من أن يقال لي بعدُ قد قال غندر أنك لا تعقل. قال: ففاتني لهذا المعنى(الفسوي، السابق).

وأما ابن أبي ليلى، فقد ذكر أبو حاتم أن محله الصدق، وكان سيئ الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به، وابن أبى ليلى والحجاج بن أرطاة ما أقربهما(ابن أبي حاتم، ٣٢٣/٧).

ووصفه كذلك أحمد بن حنبل وشعبة بسوء الحفظ(ابن حنبل، ٢٠١١م، ص٧٠٨. المزي، ١٩٨٠، ٦٢٥/٢٥).

وإذا نظرنا إلى هؤلاء الثلاثة أيضًا نجد أنهم أصحاب كتب:

فسعد بن سعيد سبق كلام أهل العلم فيه وأن في كلامهم إشارة إلى أنه صاحب كتا بحيث إنه كان لا يحفظ، بل يؤدي ما سمع(ابن أبي حاتم، ١٩٥٢، ٨٤/٤).

وأما غندر، فقد ذكر يحيى بن معين أنه كان أصح الناس كتابًا، وأراد بعض الناس أن يخطئ غندرًا، فلم يقدر(الذهبي، ١٩٨٥م، ٩٩/٩).

وأما ابن أبي ليلى، فقد قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي عن محمد بن عبدالله بن نمير قال: "نظرت في كتاب ابن أبي ليلى فإذا هو يرويه عن يزيد بن أبي زياد قال أبي: وحدثناه وكيع سـمعه من ابن أبي ليلى عن الحكم وعيسـى عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وكان أبي

يذكر حديث الحكم وعيسى يقول: إنما هو حديث يزيد بن أبي زياد كما رآه ابن نمير في كتاب ابن أبي ليلى. قال أبي: ابن أبي ليلى كان سيئ الحفظ، ولم يكن يزيد بن أبي زياد بالحافظ)(ابن حنبل، ٢٠١١، ص٧٠٨).

وإذا كان الراوي ليس بحافظ وصاحب كتاب فعليه أن يقتصر على كتابه ولا يحدث إلا منه؛ فهذا غندر وثقه الأئمة لما كان كتابه صحيحًا واقتصر على التحديث منه، وهذا ابن أبي ليلى تكلم فيه الأئمة لما لم يقتصر على التحديث من كتابه، فروى أحاديث من حفظه أخطأ فيها ويحتمل أيضًا أن كتابه فيه أخطاء بسبب أنه كتبه من حفظه بعد مجلس السماع أو كتب له.

قال الترمذي: "ويروى عن ابن أبي ليلى نحو هذا غير شي، وكان يروي الشيء مرة هكذا ومرة هكذا يغير الإسناد، وإنما جاء هذا من قبل حفظه، لأن أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون، ومن كتب منهم إنما كان يكتب لهم بعد السماع"(الترمذي، ١٩٩٨، ص٧٤٤).

خلاصة الكلام: أن لفظة (المؤدي) لا تعني التضعيف والحكم على الراوي وإنما تعني أن هذا الراوي ليس بحافظ لحديثه ولا من أهل التمييز والمعرفة. وإذا أردنا الحكم عليه يبقى النظر هل هو صاحب كتاب؟ وهل كتابه صحيح؟ وهل اقتصر في التحديث على ما في كتابه أو حدث من حفظه أو قبل التلقين؟ وما هو أثر ذلك عليه؟ والله تعالى أعلم.

وهذا التفسير يمكن أن يجتمع مع تفسير المتأخرين للفظة مؤدٍّ بأنه حسن الأداء فيما إذا كان الراوي ليس بحافظ وعنده كتاب صحيح واقتصر في الراوية عليه.

لذا ينبغي تأمل الصيغ؛ فرب صيغة يختلف الأمر فيها بالنظر إلى اختلاف ضبطها، كقولهم: "فلان مودٍّ"، فإنها اختلف في ضبطها فمنهم من يخففها، أي هالك، ومنهم من يشددها مع الهمزة، أي حسن الأداء، وقد أثبت الوجهين كذلك في ضبطها ابن دقيق العيد(السخاوي، ٢٠٠٣، ٢/١٢٨-١٢٩).

المبحث الرابع

معرفة ألفاظ الجرح والتعديل من خلال السياق

ألفاظ الأئمة تصدر على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، وبحسب إضافة المسؤول عنهم بعضهم إلى بعض، وبحسب الكلام على حديث أصاب فيه أم أخطأ، وبحسب حال السائل أو المسؤول عنه.

فقد يقول المعدل: فلان ثقة ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، ويقول: فلان لا بأس به ويريد أنه يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة. يريد أنه ليس من نمط من قرن به وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره، وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول: لا بأس به. فإذا قيل: أهو ثقة؟ قال: الثقة غير هذا.

فألفاظ علماء الجرح والتعديل في ذلك تصدر على حسب السؤال وتختلف بحسب ذلك وتكون بحسب إضافة المسؤول عنهم بعضهم إلى بعض، وقد يحكم بالجرح على الرجل بمعنى لو وجد في غيره لم يجرح به لما شهر من فضله وعلمه وأن حاله يحتمل مثل ذلك، فقد قال علي بن المديني: كتبنا عن عبدالله بن نمير فربما لا يذكر الحارث بن حصيرة الأزدي ولا أبا يعفور ولا حلام بن صالح، وإنما كان يحدث عن هؤلاء الضعفاء ثم حدث عن هؤلاء بعد ثم قال: لو كان غير ابن نمير لكان ولكنه صدوق.

فعلى هذا تحمل ألفاظ الجرح والتعديل من فهم أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأما من لم يعلم ذلكوليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل ولا اعتبارها بشيء مما ذكرنا، وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه ويقف عند اختلافهم واختلاف عباراتهم والله الموفق للصواب برحمته(الباجي، ١٩٨٦، ٢٨٣/١-٢٨٧).

ومن أمثلة اختلاف الألفاظ بحسب إضافة المسؤول عنهم بعضهم إلى بعض:

روى عباس بن محمد الدوري عن ابن معين أن محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجة. وأصل

ذلك أنه سئل عنه وعن موسى بن عبيدة الربذي: أيهما أحب إليك؟ فقال: محمد بن إسحاق ثقة، وليس بحجة، فإنما ذهب إلى أنه أمثل في نفسه من موسى بن عبيدة الربذي(الباجي، ١٩٨٦، ٢٨٣/١).

وقد قيل لأبي حاتم: أيهما أحب إليك يونس أو عقيل؟ فقال: عقيل لا بأس به، فقد قال في مثل عقيل: لا بأس به، ويريد بذلك تفضيله على يونس، ولو قرن له عبدالجبار بن عمر لقال: عقيل ثقة ثبت متقدم متقن، وقد سئل عنه أبو زرعة الرازي، فقال: ثقة صدوق. فوصفه بصفته لما لم يقرن بغيره.

وقد ذكر لأبي عبدالرحمن النسوي تفضيل ابن وهبٍ الليثَ على مالك فقال: وأي شيء عند الليث لولا أن الله تداركه لكان مثل ابن لهيعة، ولا خلاف في أن الليث من أهل الثقة والتثبت، ولكنه إنما أنكر تفضيله على مالك أو مساواته به(الباجي، ١٩٨٦، ٢٨٣/١).

وذكر المعلمي بعد أن ذكر قول أحمد في سعد بن سعيد الأنصاري: ضعيف، أن قول أحمد ضعيف، فيحتمل أنه أراد الضعف النسبي، أي بالنسبة إلى أخيه يحيى، فإن يحيى أوثق وأثبت. وقد قال السخاوي: "ومما ينبه عليه أنه ينبغي أن تتأمل أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقولون: فلان ثقة أو ضعيف، ولا يريدون أنه ممن يحتج بحديثه ولا ممن يرد، وإنما ذلك بالنسبة لمن قرن معه"، ثم ذكر شاهدًا لذلك.

وعلى هذا يحمل قول ابن معين مرة: "ضعيف " بدليل قوله مرة: "صالح"، والحمل هنا أظهر، فقد قال السخاوي: "وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في آخر(مجموعة من الباحثين، ١٤٣٤هـ، ٢٢٦/١٨).

ومن أمثلة اختلاف الألفاظ بحسب الكلام على حديث أصاب فيه أم أخطأ:

ذكر المعلمي أن الحجاج بن أرطأة عند الدارقطني صدوق يخطئ فلا يحتج بما ينفرد به، واختلفت كلماته فيه في (السنن) فذكره ص٣٥ في صدد الحديث وافق فيه جماعة من الثقات، فعده الدارقطني في جملة «الحفاظ الثقات» كما مر، وذكره ص٥٣١ في صدد حديث أخطأ فيه وخالف مسعرًا وشريكًا فقال الدارقطني: «حجاج ضعيف» وذكره في مواضع أخرى فأكثر ما يقول: «لا يحتج به»(المعلمي، ١٩٨٦، ٣٦٣/١).

ومن أمثلة اختلاف الألفاظ بحسب ما هو فيه ووجه السؤال له:

روى الخطيب بإسناده عن أبي الحسن محمد بن حاتم الكندي، أنه سأل يحيى بن معين عن خلف البزار، فسمعته يقول: خلف البزار لم يكن يدري إيش الحديث، إنما كان يبيع البزر، ثم قال: "أحسب أن الكندي سأله عن حفاظ الحديث ونقاده، فأجابه يحيى بهذا القول، والمحفوظ ما ذكرناه من توثيق يحيى له"(الخطيب البغدادي، ٢٠٠٢م، ٩/٢٧٠).

ومن أمثلة اختلاف الألفاظ بحسب حال السائل:

- قول ابن مهدي: أبو خلدة صدوق مأمون، الثقة سفيان وشعبة».

ذكر المعلمي أن كلمة ابن مهدي لا توافق مقصود الأستاذ، فإنها تعطي بظاهرها أن كلمة «ثقة» إنما تطلق على الدرجات كشعبة وسفيان، ومع العلم بأن ابن مهدي وجميع الأئمة يحتجون برواية عدد لا يحصون ممن هم دون شعبة وسفيان بكثير، فكلمته تلك تعطي بظاهرها أن من كان دون شعبة وسفيان فإنه وإن كان عدلاً ضابطًا تقوم الحجة بروايته، فلا يقال له: «ثقة» بل يقال: «صدوق» ونحوها.

وذكر أيضًا أن كلمة ابن مهدي بظاهرها منتقدة من وجهين:

الأول: أنه وكافة الأئمة قبله وبعده يطلقون كلمة «ثقة» على العدل الضابط وإن كان دون شعبة وسفيان بكثير.

الثاني: أن أبا خلدة قد قال فيه يزيد بن زريع والنسائي وابن سعد والعجلي والدارقطني «ثقة» وذكر ابن عبدالبر أنه ثقة عند جميعهم، وكلام ابن مهدي لا معنى له في اختيار الألفاظ، وأصل القصة أن ابن مهدي كان يحدث فقال: «حدثنا أبو خلدة -» فقال له رجل: «كان ثقة؟» فأجاب ابن مهدي بما مر. فيظهر لي أن السائل فخم كلمة «ثقة» ورفع يده وشدها بحيث فهم ابن مهدي أنه يريد أعلى الدرجات فأجابه بحسب ذلك، فقوله «الثقة شعبة وسفيان»، «ثقة» على المعنى المعروف، وهذا بحمد الله تعالى ظاهر؛ وإن لم أرَ من نبه عليه، وقريب منه أن المروذي قال: «قلت لأحمد بن حنبل: عبدالوهاب بن عطاء ثقة؟ فقال: ما تقول؟! إنما الثقة يحيى القطان»، وقد وثق أحمد مئات من الرواة يعلم أنهم دون يحيى القطان بكثير(المعلمي، ١٩٨٦، ١/٧١).

ومما يدخل في السياق القرينة اللفظية التي قد تصرف اللفظ عن ظاهره:

ذكر المعلمي أن كلمة ثقة معناها المعروف التوثيق التام، فلا تصرف عنه إلا بدليل: إما قرينة لفظية كقول يعقوب: «ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق»(المعلمي، ١٩٨٦، ٦٨/١).

وذكر أيضًا أن استعمال كلمة «ثقة» على ما هو دون معناها المشهور، فيدل عليه مع ما تقدم أن جماعة يجمعون بينها وبين التضعيف، قال أبو زرعة لعمر بن عطاء بن وراز: «ثقة لين»، وقال الكعبي في القاسم أبي عبدالرحمن الشامي: «ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي». وقال ابن سعد في جعفر بن سليمان الضبعي: «ثقة وبه ضعف». وقال ابن معين في عبدالرحمن بن زياد بن أنعم: «ليس به بأس وهو ضعيف». وقد ذكروا أن ابن معين يطلق كلمة «ليس به بأس» بمعنى «ثقة» وقال يعقوب بن شيبة في ابن أنعم هذا: «ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق رجل صالح». وفي الربيع بن صبيح: «صالح صدوق ثقة ضعيف جدًّا». وراجع تراجم: إسحاق بن يحيى بن طلحة، وإسرائيل بن يونس وسفيان بن حسين وعبدالله بن عمر بن جعفر بن عاصم وعبدالأعلى بن عامر الثعلبي وعبدالسلام بن حرب وعلى بن زيد بن جدعان ومحمد بن مسلم بن تدرس ومؤمل بن إسماعيل ويحيى بن يمان. وقال يعقوب بن سفيان في أجلح: «ثقة حديثه لين». وفي محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى: «ثقة عدل في حديثه بعض المقال لين الحديث عندهم»(المعلمي، ١٩٨٦، ٦٨/١).

وذكر فيترجمة ضرار بن صرد: "قال البخاري-يعني في أبي نعيم النخعي: "فيه نظر، وهو في الأصل صدوق"، كلمة "فيه نظر" معدودة من أشد الجرح في اصطلاح البخاري، لكن تعقيبه هنا بقوله: "وهو في الأصل صدوق" يخفف من وطأتها"(المعلمي، ١٩٨٦، ٤٩٥/٢).

المبحث الخامس

معرفة ألفاظ الجرح والتعديل بالرجوع إلى كتب اللغة والأمثال

هذه الألفاظ عبارة عن ألفاظ لغوية، ولا شـك أنهم عندما اصـطلحوا عليها لاحظوا المعنى اللغوي؛ ولذا كان الرجوع إلى كتب اللغة مفيدًا لمعرفة معناها أو تقريبه.

ومن الأمثلة في ذلك:

- قول: "بخ بخ":

ذكر حرب بن إسـماعيل أن أحمد بن حنبل سـئل عن صـالح بن كيسـان, فقال: بَخٍ بخ(ابن أبي حاتم، ١٩٥٢، ٤١١/٤).

وهي كلمة تقال عند تعظيم الإنسـان، وعند التعجب من الشـيء، وعند المدح والرضـا بالشيء، وتكرر للمبالغة فيقال: بخ بخ(ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٦/٣).

- قول: "يثبج الحديث":

ذكر علماء اللغة هذا المعنى لهذه المادة:

منها أن قولهم: ثبج الكلام تثبيجًا هو ألا يأتي به على وجهه(ابن فارس، ١٩٧٩، ٣٩٩/١).

ومنها أن قوله: وثبج الكتاب والكلام تثبيجًا؛ بمعنى لم يبينه، وقيل: لم يأتِ به على وجهه. والثبج اضـطراب الكلام وتفننه، والثبج تعمية الخط وترك بيانه..(ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٢١٩/٢).

علق المعلمي على قول معمر بن راشـد في إسـماعيل بن شـروس: "كان يثبج الحديث": "أي لا يأتي به على وجهه"(البخاري، د.ت، ٣١٤/١).

ونجد أيضًـا أنهم عند تفريقهم بين ألفاظ الجرح والتعديل ينظرون إليها من جانب اللغة والنحو، ومن الأمثلة على هذا:

- التفريق بين قولهم: "ليس به بأس" و"لا بأس به":

ذكر الصـنعاني أنه إن قيل إنه ينبغي أن يكون لا بأس به أبلغ من ليس به بأس لعراقة لا في النفي، أجيب: بأن في العبارة الأخرى قوة من حيث وقوع النكرة في سـياق النفي، فسـارت الأولى في الجملة(الصنعاني، ١٩٩٧م، ١٦٢/٢).

- التفريق بين قولهم: "ليس بالقوي" و"ليس بقوي":

قال المعلمي في الحسن بن الصباح الواسطي: "عبارة النسائي: «ليس بالقوي» وبين العبارتين فرق لا أراه يخفى على الأستاذ ولا على عارف بالعربية، فكلمة «ليس بقوي» تنفي القوة مطلقًا وإن لم تثبت الضعف مطلقًا، وكلمة «ليس بالقوي» إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة، والنسائي يراعي هذا الفرق، فقد قال هذه الكلمة في جماعة أقوياء منهم عبد ربه بن نافع وعبدالرحمن بن سليمان بن الغسيل، فبين ابن حجر في ترجمتَيهما من (مقدمة الفتح) أن المقصود بذلك أنهما ليسا في درجة الأكابر من أقرانهما، وقال في ترجمة الحسن بن الصباح: «وثقه أحمد وأبو حاتم، وقال النسائي: صالح، وقال في الكنى: ليس بالقوي. قلت: هذا تليين هين، وقد روى عنه البخاري وأصحاب (السنن) إلا ابن ماجة ولم يكثر عنه البخاري»"(المعلمي، ١٩٨٦، ٤٤٢/١).

وفي ترجمة محمد بن موسى البربري: "كلمة الدارقطني-: إنه لم يكن بالقوي- تعطي أنه قوي في الجملة، كما مر في ترجمة الحسن بن الصباح"(المعلمي، ١٩٨٦، ٧٠٨/٢).

- التفريق بين الألفاظ التي تدل على الوصف وتقتضي الديمومة وبين الألفاظ التي لا تقتضي الديمومة: مثل "روى مناكير" و"منكر الحديث"، "يغلط" و"كثير الغلط"، "روى أحاديث مضطربة" و"أحاديثه مضطربة".

ذكر ابن دقيق العيد أن قولهم: "روى مناكير" لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: "منكر الحديث"؛ لأن "منكر الحديث" وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه(ابن دقيق، ٢٠٠٩م، ٢٤٧/٣).

والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد ذكر أحمد بن حنبل أن محمد بن إبراهيم التيمي يروي أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث: "الأعمال بالنيات"(السخاوي، ٢٠٠٣، ١٣٠/٢).

وقد يكون اللفظ له أكثر من معنى من حيث اللغة، ومن الأمثلة:

- حمل لفظ (الكذب) على (الخطأ):

قال سعيد بن المسيب لمولاه برد: "لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس"(ابن حجر، ٢٠٠٢م، ٢٦٩/٢).

فقال ابن حبان: "كان يخطئ وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذبًا"(ابن حبان، ١٩٧٣م، ١١٤/٦).

وقد استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ(ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٧٠٩/١).

وقد يستخدم الناقد في جرحه أو تعديله مثلاً من الأمثال العربية، فيرجع إلى كتب اللغة والأمثال لمعرفة المقصود، ومن الأمثلة على هذا:

- أحد الأحدين:

قال ابن عيينة في عبدالله بن داود الخريبي: "ذاك أحد الأحدين"(ابن حجر العسقلاني، ١٣٢٦هـ، ٢٠٠/٥).

ذكر ابن منظور أن سفيان الثوري قد سئل عن سفيان بن عيينة فقال: ذلك أحد الأحدين؛ فعقب أبو الهيثم: هذا أبلغ المدح(ابن منظور، ٢٠٠٢، ٤٥٢/٣).

وذكر ابن الإعرابي أن قولهم "ذاك أحد الأحدين" أبلغ المدح. ويقال: فلان واحد الأحدين، وواحد الآحاد(المرتضى الزبيدي، د.ت، ٣٧٨/٧).

- على يدي عدل:

وسئل أبو حاتم عن محمد بن خالد الواسطي، فقال: هو على يدي عدل(ابن أبي حاتم، ١٩٥٢، ٢٤٤/٧).

وقولهم للشيء إذا يئس منه: وضع على يدي عدل؛ هو العدل بن جزء بن سعد العشيرة، وكان ولي شرطة تبع، فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فقال الناس: وضع على يدي عدل، ثم قيل ذلك لكل شيء يئس منه(ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٤٣٦/١١).

- حية الوادي:

ذكر عباس العنبري أن ابن عيينة كان يسمي ابن المديني "حية الوادي" (الذهبي، ١٣٩/٣).

وعبارة: فلان حية الوادي وحية الأرض وحية الحماط، تطلق إذا كان نهاية في الدهاء والخبث والعقل(ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٢٢١/١٤).

المبحث السادس

معرفة ألفاظ الجرح والتعديل من خلال مناهج النقاد

قد تختلف معاني الألفاظ باختلاف مناهج النقاد، فالألفاظ التي يطلقها أئمة الجرح والتعديل مبنية على مناهجهم، وقد تختلف مناهجهم، وليس المقام تحرير مناهجهم والصواب فيه، وإنما فقط معرفتها وتأثر الألفاظ بهذه المناهج، ومن الأمثلة على اختلاف معاني الألفاظ بسبب اختلاف المناهج:

- مصطلح: "الثقة":

المعلمي رحمه الله ممن أجاد وأفاد في بيان مناهج المحدثين في التوثيق، وقد جمعت كلامه في المتناثر في كتبه، وإليكم شيئًا منه.

فقد ذكر -رحمه الله- مبينًا اختلاف مناهجهم في مصطلح الثقة أن منهم من لا يطلق "ثقة" إلا على من كان في الدرجة العليا من العدالة والضبط، ومنهم من يطلقها على كل عدل ضابط، وإن لم يكن في الدرجة العليا، ومنهم من يطلقها على العدل، وإن لم يكن ضابطًا، ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثًا واحدًا قد توبع عليه، ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثًا له شاهد، ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثًا لم يستنكره هو، ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى عنه ثقة، إلى غير ذلك(مجموعة من الباحثين، ١٤٣٤هـ، ٥/١٥).

وذكر أيضًا أنه ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعينًا على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره، فقد عرفنا في الأمر السابق رأي بعض من يوثق المجاهيل من القدماء إذا وجد حديث الراوي منهم مستقيمًا، ولو كان حديثًا واحدًا لم يروِه عن ذاك المجهول إلا واحد، فإن شئت فاجعل هذا رأيًا لأولئك الأئمة كابن معين، وإن شئت فاجعله اصطلاحًا في كلمة «ثقة» كأن يُراد بها استقامة ما بلغ الموثق من حديث الراوي لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفسه بتلك المنزلة(المعلمي، ١٩٥٢، ١/٦٨)

وذكر أنه ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله، فإن أئمة

الحديث لا يقتصـرون على الكلام فيمن طالت مجالسـتهم له وتمكنت معرفتهم به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة وسـمع منه مجلسًـا واحدًا أو حديثًا واحدًا، وفيمن عاصره ولم يلقه ولكنه بلغه شيء من حديثه، وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه، ومنهم من يجاوز ذلك.

فابن حبان قد يذكر في "الثقات" من يجد البخاري سـماه في "تاريخه" من القدماء وإن لم يعرف ما روى، وعمن روى، ومن روى عنه. ولكن ابن حبان يشـدد، وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما اسـتنكره، وإن كان الرجل معروفًا مكثرًا. والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سـعدوابن معين والنسـائي وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم، إذا وجدوا رواية أحدهم مسـتقيمة؛ بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لم يروِ عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد.

فممن وثقه ابن معين من هذا الضـرب: الأسـقع بن الأسـلع، والحكم بن عبدالله البلوي، ووهب بن جابر الخيواني وآخرون. وممن وثقه النسائي: رافع بن إسحاق، وزهير بن الأقمر، وسعد بن سمرة وآخرون.

وقـد روى العوام بن حوشـب، عن الأسـود بن مسـعود، عن حنظلـة بن خويلـد، عن عبدالله بن عمرو بن العاص حديثًا. ولا يعرف الأسـود وحنظلة إلا في تلك الرواية، فوثقهما ابن معين. وروى همام، عن قتادة، عن قدامة بن وبرة، عن سـمرة بن جندب حديثًا. ولا يعرف قدامة إلا في هذه الرواية، فوثقه ابن معين، مع أن الحديث غريب وله علل أخرى راجع "سنن البيهقي".

ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مسـتقيمة، وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاسـتقامة كانت ملكة لذاك الراوي، وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سـبر حديث الراوي. وقد صـرح ابن حبان بأن المسـلمين على الصـلاح والعـدالـة، حتى يتبين منهم ما يوجب القـدح. نص على ذلك في "الثقات". وذكره ابن حجر في "لسـان الميزان" واسـتغربه. ولو تدبر لوجد كثيرًا من الأئمة يبنون عليه، فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي، فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط، ولم يبلغه ما يوجب طعنًا في دينه= وثقه، وربما تجاوز بعضـهم هذا كما سـلف وربما يبني

بعضهم على هذا حتى في أهل عصره.

وكان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخًا فسمع منه مجلسًا، أو ورد بغداد شيخٌ فسمع منه مجلسًا، فرأى تلك الأحاديث مستقيمة، ثم سئل عن الشيخ= وثقه. وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة، ويكون قد خلط قبل ذلك، أو يخلط بعد ذلك. ذكر ابن الجنيد أنه سأل ابن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي، فقال: "ما كان به بأس". فحكى له عنه أحاديث تستنكر، فقال ابن معين: "فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذاب، وإلا فإني رأيت الشيخ مستقيمًا". وقال ابن معين في محمد بن القاسم الأسدي: "ثقة وقد كتبت عنه". وقد كذبه أحمد، وجعل أحاديثه موضوعة. وذكر أبو داود أنه غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة(مجموعة من الباحثين، ١٤٣٤هـ، ١١٣/١٠).

وقد عد المعلمي -رحمه الله- من يوثق المجاهيل، وهم:

١ – العجلي.٢ - ابن معين.٣ - أحمد.٤ - النسائي.٥ – الترمذي.٦ - الحاكم.٧ - ابن خزيمة.٨ - ابن سعد.٩ - أبو زرعة.١٠ – البخاري.١١ - مسلم.١٢ - الدارقطني.١٣ - ابن المديني.١٤ - ابن البرقي.١٥ - ابن عبدالبر.(مجموعة من الباحثين، ١٤٣٤هـ، ٢٧/١٣)

- مصطلح: "المجهول":

اختلفوا في رواية الثقة عن رجل غير معروف: هل هو تعديل له، أم لا؟ وهم في هذه المسألة على أقوال:

١- من عرف منه أنه لا يروي إلا عن ثقة، فرو ايته عن إنسان تعديل له، ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل.

المنصوص عن أحمد وابن معين، وصرح بذلك طائفة من المحققين من أصحاب الشافعي.

٢- أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برو اية رجلين فصاعدًا عنه.

إطلاق محمد بن يحيى الذهلي، الذي تبعه عليه المتأخرون.

٣- ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء وكثرة حديثه، ونحو ذلك، لا ينظر إلى مجرد رو اية الجماعة عنه، ولا عبرة بتعدد الرواة، و إنما العبرة بالشهرة ورو اية الحفاظ الثقات.

علي بن المديني وأبو حاتم الرازي.

انظر كلام علي بن المديني في التراجم التالية وقارنه بغيره: حفص بن حميد، أبو عبيد

القمي، القاسم بن العباس الهاشمي، قبيصة بن هلب، أسيد بن المتشمس، سعيد بن أبي كرب، عبدالله بن الوليد المزني.

وانظر كلام أبي حاتم في التراجم الآتية وقارنه بغيره: الحكم بن مصعب، الحكم بن عبدالله الأنصاري، عبدالرحيم بن كردم بن أرطبان، الحسن بن إسحاق بن زياد الليثي، سعيد بن ذؤيب المروزي، صالح بن جبير، طلق بن السمح، عباس بن الحسين القنطري، علي بن صالح المكي، محمد بنمرداس الأنصاري، محمد بن الحكم المروزي، مهنا بن عبدالحميد، سفيان بن موسى البصري.

٤- من روي عنه ثلاثة فليس بمجهول، قال: وقيل: اثنان.

ابن عبدالبر في استذكاره(ابن رجب، ١٩٨٧، ١/٣٧٦-٣٨١).

- مصطلح: "الترك":

يظهر هذا التفاوت جليًّا من خلال مناهجهم في ترك الرواة: فمن المنتقين من لا يترك الراوي، إلا إذا كان متهمًا أو غلبت عليه أخطاؤه، ومنهم من يترك الراوي إذا كثرت أخطاؤه حتى وإن لم تغلب عليه.

فأكثرهم كان لا يترك الراوي إلا إذا كان متهمًا أو غلبت عليه أخطاؤه: فعن أبي موسى محمد بن المثنى قال: قال لي ابن مهدي: يا أبا موسى، أهل الكوفة يحدثون عن كل أحد! قلت: يا أبا سعيد، هم يقولون إنك تحدث عن كل أحد! قال: عمن أحدث؟! فذكرت له محمد بن راشد، فقال: احفظ عني: الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك؛ لأنه لو ترك حديث هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك(الخطيب البغدادي، ٢٠٠٢، ٢/٩١).

وذكر أحمد بن سنان أن عبدالرحمن بن مهدي كان لا يترك حديث رجل إلا رجلاً متهمًا بالكذب أو رجلاً الغالب عليه الغلط(الخطيب البغدادي، د.ت، ١٤٣).

وسأل إسحاق بن منصور أحمد: متى يترك حديث الرجل؟ فقال: إذا كان الغالب عليه الخطأ(ابن رجب، ١٩٨٧، ١/٣٨٦-٣٨٧).

وذكر ابن رجب أن الذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين،

والذين غلب عليهم الخطأ للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عمن دونهم في الضعف، مثل من في حفظه شيء أو يختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه.وكذلك كان أبو زرعة الرازي يفعل(ابن رجب، ١٩٨٧، ١/٣٨٦-٣٨٧).

وذكر الإمام مسلم أن ما كان عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم. ثم قال: كذلك من كان الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، أمسكنا أيضًا عن حديثهم.

وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله(مسلم، د.ت، ١/٦).

وذكر ابن رجب أن هذا القول هو قول أكثر أهل العلم، وهو أيضًا رأي سفيان، وأكثر أهل الحديث المصنفين منهم في السنن والصحاح(ابن رجب، ١٩٨٧، ١/٣٩٧).

بينما نجد أن بعضهم يترك الراوي إن كثرت أخطاؤه ولو لم تغلب عليه:

ذكر ابن مهدي أنه قيل لشعبة: متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرف المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثًا غلطًا مجتمعًا عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه. وما كان غير ذلك فارووا عنه(ابن أبي حاتم، ١٩٥٢، ٢/٣٢).

وكذا كان يحيى بن سعيد القطان.

علق الترمذي على قول علي بن المديني: ولم يروِ يحيى عن شريك ولا عن أبي بكر بن عياش ولا عن الربيع بن صبيح ولا عن المبارك بن فضالة. قال: وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم.

وذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث من حفظه مرة هكذا ومرة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة، تركه.

وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان: عبدالله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبدالرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة(ابن رجب، ١٩٨٧، ١/٣٩٦).

وذكر ابن رجب أقسام الرواة، وقال في القسم الرابع: "وهم أيضًا أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيرًا، لكن ليس هو الغالب عليهم، وهذا هو القسم الذي ذكره الترمذي ههنا، وذكر عن يحيى بن سعيد القطان أنه ترك حديث هذه الطبقة، وعن ابن المبارك وابن مهدي ووكيع وغيرهم أنهم حدثوا عنهم، وهو أيضًا رأي سفيان وأكثر أهل الحديث المصنفين منهم في السنن والصحاح(ابن رجب، ١٩٨٧، ٩٩/١).

ومما يدخل في هذا تفاوتهم في الثبت والتسامح: ذكر المعلمي أنهم مع ذلك، مختلفون في الاستدلال على أحوال الرواة، فمنهم المبالغ في التثبت، ومنهم المتسامح، ومن لم يعرف مذهب الإمام منهم، ومنزلته من التثبت؛ لم يعرف ما تعطيه كلمته، وحينئذ فإما أن يتوقف، وإما أن يحملها على ما هو المشهور في كتب المصطلح، ولعل ذلك رفع لها عن درجتها، وبالجملة، فإن لم يتوقف، قال بغير علم، وسار على غير هدى(مجموعة من الباحثين، ١٤٣٤هـ، ٥/١٥).

فمن المتشددين: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان(السخاوي، ١٩٩٠، ص١٤٤)، عفان بن مسلم(الذهبي، ١٤١٢هـ، ٢٥٠/١)، أبو نعيم الفضل بن دكين(السخاوي، ٢٠٠٣، ص١٤٤)، يحيى بن معين (الذهبي، ١٩٨٧م، ٥٣/٣)، أبو حاتم الرازي (الذهبي، ١٩٩٠، ص١٧١)، عثمان بن أبي شيبة (المعلمي، ١٩٨٦، ٤٤١/١)، النسائي (الذهبي، ١٤١٢هـ، ٢٢٨/٩)، أبو إسحاق الجوزجاني (المعلمي، ١٩٨٦، ٢٤٥/١)، ابن حبان (الذهبي، ١٤١٢هـ، ٤٤١/١)، أبو الفتح الأزدي (الذهبي، ١٤١٢هـ، ١٨٦/١، ٣٣٣/٢، ١١٧/١)، أبو الحسن بن القطان (الذهبي، ١٤١٢هـ، ١٣٤/٤)، ابن خراش (الذهبي، د.ت، ص٨٣) وأهل حران عمومًا (ابن حجر العسقلاني، ١٣٢٦هـ، ٥٧/١).

ومن المعتدلين: سفيان الثوري، وعبدالرحمن بن مهدي (السخاوي، ٢٠٠٣، ص١٤٤. الذهبي، ١٤١٢هـ، ٨١/١٣)، أحمد بن حنبل (السخاوي، ٢٠٠٣، ص١٤٤)، البخاري (السخاوي، ٢٠٠٣، ص١٤٤)، أبو زرعة الرازي (الذهبي، د.ت، ص١٧١. الذهبي، ١٤١٢هـ، ٨١/١٣)، ابن عدي (الذهبي، د.ت، ص١٧١)، والدارقطني (السخاوي، ٢٠٠٣، ص١٤٤).

ومن المتساهلين: الترمذي، والحاكم (الذهبي، د.ت، ص١٧١)، ابن حزم (السخاوي، ٢٠٠٣، ص١٤٤)، العجلي (المعلمي، ١٩٨٦م، ص٦٨)، ابن حبان في المجهولين (مجموعة

من الباحثين، ١٤٣٤هـ، ٢٧/١٣)، أبو بكر البيهقي (الذهبي، د.ت، ص١٧١)، الدارقطني في بعض الأوقات (الذهبي، د.ت، ص٨٣).

وقد بين النقاد كيفية التعامل مع أقوالهم وفق مناهجهم؛ فذكر الذهبي أن منهم متعنت في الجرح متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصًا فعض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟ إن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل تجريحه إلا مفسرًا، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب (الذهبي، د.ت، ص١٧١).

وذكر أيضًا أن يحيى بن سعيد كان متعنتًا في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثق شيخًا، فاعتمد عليه، أما إذا لين أحدًا، فتأنَّ في أمره حتى ترى قول غيره فيه، فقد لين مثل إسرائيل وهمام، وجماعة.احتج بهم الشيخان (الذهبي، ١٤١٢هـ، ١٨٣/٩).

وكذا أنه إذا وثق أبو حاتم رجلا فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً، أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تبنِ على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال (الصحاح): ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك (الذهبي، ١٤١٢هـ، ٢٦٠/١٣).

وذكر السخاوي أنهإذا وثقه ابن مهدي وضعفه القطان مثلاً فإنه لا يترك لما عرف من تشدد يحيى ومن هو مثله في النقد، انتهى ما حققه شيخنا (السخاوي، ٢٠٠٣، ص١٤٤).

وكتب الجرح والتعديل مليئة بالأمثلة التطبيقية، ومنها ما ذكره الإمام أحمد أنه ذُكر عند يحيى بن سعيد عقيل وإبراهيم بن سعد، فجعل كأنه يضعفهما، يقول: عقيل وإبراهيم! ثم قال أبي: إيش ينفع هذا! هؤلاء ثقات لم يحضرهما يحيى (الذهبي، ١٤١٢هـ، ١٥٣/١).

وذكر الذهبي أن يحيى بن سعيد كثير التعنت في الرجال، وإلا فعثمان بن عمر ثقة، ما فيه مغمز (الذهبي، ١٤١٢هـ، ١٨٣/٩).

وذكر ابن تيمية أن قول أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين وذلك أن شرطه في التعديل صعب والحجة في اصطلاحه ليس

هو الحجة في جمهور أهل العلم (ابن تيمية، ١٩٩٥م، ٣٥٠/٢٤).

وذكر الذهبي أن أيوب بن موسى بن عمرو الأشدق.لا يقوم إسناد حديثه، قاله الأزدي، فلا عبرة بقوله؛ لأنه وثقه أحمد ويحيى وجماعة (الذهبي، ١٤١٢هـ، ٤٦٥/١).

وذكر أن حفص بن ميسرة قد احتج به أصحاب الصحاح، فلا يلتفت إلى قول الأزدي (الذهبي، ١٤١٢هـ، ٣٣٣/٢).

وذكر أن أبا حاتم تعنت في عباد بن عباد كعادته، وقال: لا يحتج به (الذهبي، ١٤١٢هـ، ٢٩٥/٨).

وقال المعلمي في عبدالسلام بن محمد الحضرمي: أبو حاتم رحمه الله معروف بالتشدد، قلما وجدته يقول في رجل «هوصدوق» إلا وقد وثقه غيره، وعبدالسلام هذا ذكره ابن حبان في (الثقات) (المعلمي، ١٩٨٦، ٣٢٥/١).

وذكر الذهبي في دفاعه عن سيف بن سليمان أنه حدث يحيى القطان مع تعنته عن سيف (الذهبي، ١٤١٢هـ، ٣٥٢/٣).

وقال الذهبي: "وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد حيث يقول: وابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثًا منكرًا" (الذهبي، ١٤١٢هـ، ٢٢٨/٩).

وينبه إلى أن هذا التشدد والتساهل ليس هو بقاعدة عامة للناقد، فقد يشدد المتساهل ويتساهل المتشدد؛ فذكر المعلمي أن ما اشتهر أن فلانًا من الأئمة مسهل، وفلانًا مشدد، ليس على إطلاقه، فإن منهم من يسهل تارة، ويشدد أخرى، بحسب أحوال مختلفة. ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة، التي لها أثر في أحكامهم، لا تحصل إلا باستقراء بالغ لأحكامهم مع التدبر التام (مجموعة من الباحثين، ١٤٣٤هـ، ٢٥٢/٢٥).

وعقب المعلمي على وصف الذهبي لابن حبان بالتشغيب والتشنيع: أنه إنما ذلك في مواضع غير كثيرة، يرى ما يستنكره للراوي فيبالغ في الحط عليه. وهذا أمر هين لأنه إن كان فيمن قد جرحه غيره فكما يقول العامة: "لا يضر المقتول طعنه". وإن كان فيمن وثقه غيره لم يلتفت إلى تشنيعه، وإنما ينظر في تفسيره وما يحتج به (مجموعة من الباحثين، ١٤٣٤هـ، ٧٣١/١٠).

وقد ذكر العلامة المعلمي أمثلة على تساهل بعض المتشددين:

ذكر المعلمي أن ممن سهل فيهم ابن معين: عبدالسلام بن صالح أبو الصلت، محمد بن القاسم الأسدي، مسلم بن خالد الزنجي، مسلمة بن علقمة، موسى بن يعقوب الزمعي، مؤمل بن إسماعيل، يحيى بن عبدالحميد الحماني، داود بن المحبر، يزيد بن عبدالملك.

وذكر أن ممن سهل فيهم أبو حاتم:

١ - ميمون بن سياه: ذكر أبو حاتم أنه ثقة. وقد ضعفه ابن معين ويعقوب بن سفيان، وقال أبو داود: ليس بذاك. وذكر ابن حبان في "الثقات" أنه يخطئ ويخالف. وذكر في "الضعفاء" أنه ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يحتج به إذا انفرد.

٢ - أبو خالد الدالاني: قال أبو حاتم: صدوق ثقة. وقال أحمد: لا بأس به. وقال ابن معين والنسائي: ليس به بأس. وقال الحاكم أبو أحمد: لا يتابع في بعض حديثه. وقال ابن سعد: منكر الحديث. وذكره ابن حبان في "الضعفاء" فحط عليه. وقال ابن عبدالبر: ليس بحجة.

٣ - يوسف بن محمد بن يزيد بن صيفي: قال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وذكر له البخاري حديثًا، وذكر في "الميزان" حديثًا آخر منكرًا جدًّا.

وذكر أيضًا أن ممن توسع فيه يحيى القطان: يحيى بن أبي أنيسة (مجموعة من الباحثين، ١٤٣٤هـ، ٣٠/١٣).

خاتمة البحث

بعد أن بيَّن البحثُ الطرقَ التي من خلالها يمكن معرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل، نستطيع التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

١- معرفة مصطلحات علمٍ من العلوم هي من لوازم دراسة هذا العلم التي ينبغي على المتخصصين في أحدها معرفتها واستيعابها.

٢- معرفة درجة الرواة من حيث جرحهم وتعديلهم له الأثر في الحكم على الحديث؛ لذا عُني العلماء ببيان ألفاظ الجرح والتعديل وبيان معانيها ومعرفتها.

٣- ثمة طرق من خلالها نستطيع معرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل، منها: تنصيص العالم على مراده من اللفظ، أو إخبار تلميذه أو أحد الأئمة بمراد اللفظ، أو استقراء أقوال العالم وتتبعها لمعرفة مراده، أو من خلال دلالة السياق الذي سيق فيه اللفظ، أو من خلال معاجم اللغة التي يرجع إليها أصل الألفاظ العربية، وغيرها.

٤- بين علماء الجرح والتعديل بعض الألفاظ بأنفسهم، ولم يتركوها لمن بعدهم ليبينوها ويوضحوها، ومنها: منكر الحديث، لا بأس به، ولين الحديث.

٥- كان للتلاميذ والأئمة دور في شرح معاني ألفاظ الجرح والتعديل للعلماء السابقين، وكان من تلك الألفاظ: طير طرأ علينا، هو كذا وكذا، فيه نظر، سكتوا عنه، ليس بالقوي، أرجو أنه لا بأس به، شيخ، حديثه مشهور.

٦- لعب الاستقراء والتتبع لأقوال كل عالم من علماء الجرح والتعديل دورًا مهمًّا في معرفة ألفاظ الجرح والتعديل، ومن هذه الألفاظ: ليس بشيء، ضعيف/ ثقة/ ليس بثقة/ صالح، ذكر صالح المري، الكذب (الخطأ)، المؤدي.

٧- كذلك لعب السياق بجوانبه المختلفة دورًا مهمًّا في بيان معاني ألفاظ الجرح والتعديل، ومن تلك الألفاظ: ثقة، لا بأس به، ضعيف، حجاج ضعيف، لا يحتج به، صدوق أمين.

٨- كان للمعاجم اللغوية دور كبير في بيان معاني عدد لا بأس الألفاظ، ومنها: بخ بخ، يثبج الحديث، لا بأس به، ليس بالقوي - ليس بقوي، روى مناكير - منكر الحديث، يغلط - كثير الغلط، أحاديثه مضطربة، أحد الأحدين، على يدي عدل، حية الوادي.

٩- في بعض الألفاظ، كان منهج العالم نفسه هو من يحدد وجهتها، وقد فصل البحث في ذلك من خلال ثلاثة ألفاظ: الثقة، المجهول، الترك.

١٠- كانت الطرق تتشارك وتتعاون بشكل كبير لبيان معنى مفردة ما؛ فمثلاً (ثقة) أوضَحَه الاستقراء لأقوال العالم ودلالة السياق الذي سيق فيه وكذلك منهج العالم الذي أورده.

ثانيا: التوصيات:

بناءً على نتائج البحث السابقة، يمكن أن نوصي بما يلي:

١- إعداد موسوعة علمية تجمع ألفاظ الجرح والتعديل ومعاني كل لفظ وتفاوته من عالم لآخر، مع تصديرها بمقدِّمة تجمع التعريف بالجرح والتعديل كعلم من علوم الحديث، والمنهج المتبع في عمليات الجمع والتصنيف والترتيب، ويقوم بالإشراف على هذه الموسوعة علماء متخصصون في علم الجرح والتعديل.

٢- إعداد مقرَّر دراسي لطلبة المراحل الثانوية في المدارس يعتبر كمقدمة لعلم الجرح والتعديل؛ ليأخذ الطلاب فكرة تأسيسية في علم الجرح والتعديل، واعتباره مقياسًا للحكم على الأشخاص حتى في حياتهم العامة.

٣- تكثيف المحاضرات والندوات واللقاءات، سواء في الوسائل المرئية أو المسموعة؛ بهدف إعطاء فكرة عن علم الجرح والتعديل وألفاظه وطرق معرفتها.

٤- عقد الدورات العلمية للمتخصصين في دراسة علم الجرح والتعديل تشمل الدراسة النظرية والتطبيقية.

المصادر والمراجع

١- آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، اعتنى به مجموعة من الباحثين، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٤هـ.

٢- الباجي، سليمان بن خلف، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح،تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣- البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق: المعلمي، ط. دار المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن.

٤- الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي المسمى بالجامع الكبير،تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٩٩٨م.

٥- ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، الفتاوى الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٦- ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية، سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٧- ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م.

٨- ابن حبان، محمد بن حبان، الثقات، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن بالهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٩- ابن حبان، محمد بن حبان، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١٠- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٦هـ.

١١- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزان، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٢م.

١٢- ابن حنبل، أحمد بن محمد، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠١١م.

١٣- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

١٤- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

١٥- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

١٦- ابن دقيق العيد، محمد بن علي وبن وهب، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، تحقيق: محمد خلوف العبدالله، دار النوادر، سوريا، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

١٧- الذهبي، محمد بن أحمد، ذكر من يعتمد قوله الجرح والتعديل ضمن مجموع أربع رسائل في علوم الحديث، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٨- الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٩- الذهبي، محمد بن أحمد، المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عتر، بدون طبعة وتاريخ.

٢٠- الذهبي، محمد بن أحمد، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٢هـ.

٢١- الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٩٥م.

٢٢- ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢٣- أبو زرعة الدمشقي، عبدالرحمن بن عمرو، تاريخ أبي زرعة الدمشقي- رواية أبي الميمون بن راشد-، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق.
٢٤- السهمي، حمزة بن يوسف، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٢٥- السخاوي، محمد بن عبدالرحمن، المتكلمون في الرجال ضمن مجموع أربع رسائل في علوم الحديث، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٢٦- ابن شاهين، عمر بن أحمد، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه،تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
٢٧- الشوكاني، محمد بن علي، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون طبعة وتاريخ.
٢٨- الصنعاني، محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٢٩- ابن عدي، عبدالله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
٣٠- ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، سنة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٣١- الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
٣٢- المرتضى الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس،دار الهداية، بدون طبعة وتاريخ.
٣٣- المزي، يوسف بن عبدالرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٣٤- مسلم، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم المسمى بالمسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٥- المعلمي، عبدالرحمن بن يحيى، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية ومكتبتها، وعالم الكتب، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٦- المعلمي، عبدالرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تخريج وتعليق: محمد ناصر الألباني وزهير الشاويش وعبدالرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣٧- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٤هـ

فهرس الموضوعات

المحتويات

الملخص : ٦٠٥

مقدمة ٦٠٧

المبحث الأول: تنصيص العالم على مراده من لفظ الجرح والتعديل ٦١٠

المبحث الثاني: تنصيص أحد تلامذة العالم أو من بعدهم من الأئمة على مراده .٦١١

المبحث الثالث: معرفة ألفاظ الجرح والتعديل عن طريق الاستقراء والتتبع ٦١٣

المبحث الرابع: معرفة ألفاظ الجرح والتعديل من خلال السياق ٦٢٠

المبحث الخامس: معرفة ألفاظ الجرح والتعديل بالرجوع إلى كتب اللغة والأمثال

.....٦٢٤

المبحث السادس: معرفة ألفاظ الجرح والتعديل من خلال مناهج النقاد ٦٢٧

خاتمة البحث ٦٣٦

المصادروالمراجع ٦٣٨

فهرس الموضوعات ٦٤٢